ورقة سياسات

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

نظرة اقتصادية في جدوى دعم المشروعات الصناعية العراقية وفقاً للآليات والضوابط الخاصة بدعم المشروعات الصناعية لسنة 2024

د. علي عبد الرحيم العبودي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

نظرة اقتصادية في جدوى دعم المشروعات الصناعية العراقية وفقاً للآليات والضوابط الخاصة بدعم المشروعات الصناعية لسنة 2024

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / ورقة سياسات

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

د. علي عبد الرحيم العبودي/ باحث في شؤون الاقتصاد السياسي، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

I. الملخص:

- قد تحد المادة الأولى من القانون من قدرة الشركات الأجنبية من الاندماج مع الشركات أو الأفراد المحليين، كما قد يحرم القرض الشركات الأجنبية التي يمكن أن تدخل منفردة إلى العراق، خصوصاً تلك التي لديها قدرة عالية على الابتكار من الاستفادة من مزايا السوق المحلي.
- قد يكون شرط العمر من القيود التي تحد من قدرة الأفراد دون سن 22 سنة، ولديهم مشاريع ناجحة أو لديهم قدرة مالية على تحمل القروض رغم أنهم دون سن 22. قد يتم استبعاد بعض رواد الأعمال الشباب الذين لديهم أفكار مبتكرة ولكنهم لا يستوفون هذا الشرط.
- سيكون من المهم ضمان التوازن بين المساهمات الأجنبية والعراقية للحفاظ على المصلحة الوطنية، وقد يكون من الصعب تحديد كيفية تنفيذ مشاركة العراقيين بالشكل الذي يضمن الفائدة المتبادلة بين الأطراف ويمنع التلاعب.
- هناك حاجة إلى مزيد من المرونة في التعامل مع حالات خاصة أو لتطوير آليات أكثر وضوحاً لضمان استفادة الجميع بما يحقق مصلحة الاقتصاد العراقي.
- الفقرة 6 التي تحدد نسبة التمويل بنسبة 75 % من قيمة المشروع مع فائدة سنوية متناقصة منخفضة تعتبر خطوة مشجعة لدعم المشاريع الصناعية في العراق. ولكنها يمكن أن تكون لها بعض القيود على المشاريع الكبيرة، ويمكن إدخال تحسينات عليها من خلال منح المزيد من المرونة في الشروط لتغطية مختلف أنواع المشاريع الصناعية وتلبية احتياجات جميع الفئات الاقتصادية.
- تم تحديد نسبة التحفظ للأصول ب 40 % للمشروعات كافة، وهذا تحديد غير منصف للكثير من المشروعات التي تحمل قيمة سوقية عالية، لكن يبدو أن القائمين على هذه التوصيات اعتمدوا طريقة التقدير المباشر في تحديد نسبة التحفظ، الذي يُعد الاسلوب الاسهل في عملية تقدير نسبة التحفظ.
- تم التفرقة في آلية التمويل بين المشروعات الصناعية المرخصة وفق قانون (20 لسنة 1998)، والمشروعات الصناعية المرخصة وفق قانون (13 لسنة 2006)، حيث حدد نسبة تنفيذ أو إيداع (20 %) من قيمة المشروع قبل بدء التمويل للمشروعات القائمة وفق قانون (20 لسنة 1998)، فيما حدد نسبة إيداع حصراً للمشروعات الصناعية القائمة وفق قانون (13 لسنة 2006) قبل التمويلالحقيقة ليس هناك اعتبارات قيمة للتفرقة بين المشروعات القائمة على القانونين، ما دام ان الغاية من التمويل هو النهوض بالمشروعات الصناعية كافة.

- لم يتم تحديد الجهات الفنية المعتمد في التقرير الخاص بنسبة إنجاز المشروعات.
- إجازة التوصيات في النقطة (3) من آلية التمويل أن يتم تمويل القرض نقداً، لكن تم اشتراط ذلك بتقديم ضمانات عقارية تغطي (130 %) من المبلغ المطلوب، وهذه نسبة عالية جداً.

II. مقدمة

إن مجرد الحديث في دولة ما عن المشروعات الصناعية، فهذا يعني أننا نتحدث عن مستوى عالٍ من الفكر الإنتاجي؛ وذلك نظراً لأهمية القطاع الصناعي في دعم وتنشيط الاقتصاد الوطني للبلد، لذا عملت حكومات الدول كافة على تقديم الدعم للمشروعات الصناعية داخل بلدانها، ومن ضمنها الدول المجاورة الى العراق، حيث عملت حكومات تلك الدول على وضع استراتيجيات كثيرة تختلف في الأسلوب وتتشابه في الأهداف لدعم الشركات المستثمرة في المشروعات الصناعية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، اطلقت حكومة الإمارات العربية المتحدة مع بداية عام 2021، مشروعاً كبيراً بهدف تحفيز الاستثمار في القطاع الصناعي، أطلق عليه تسمية (مشروع 300 مليار درهم)، ويهدف هذا المشروع إلى دعم الاستثمار في الصناعة بكافة انواعها، بغية رفع مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى 300 مليار درهم حتى عام 2031 [1] ، أما المملكة العربية السعودية فقد اطلقت الكثير من المبادرات والمشاريع الداعمة للقطاع الصناعي داخل المملكة، لكن أهمها هو تأسيس صندوق خاص بدعم المشاريع الصناعية، اطلق عليه تسمية صندوق التنمية الصناعية السعودي (SIDF) لدعم المشاريع الصناعية بكافة انواعها داخل المملكة [2].

وفي خضم هذا التوجه والسباق الإقليمي والدولي لتعزيز القطاع الصناعية داخل البلدان، أدركت الحكومة العراقية أهمية هذا القطاع، مما أدى بها إلى أن تحذو حذو الدول الأخرى، ودخولها سباق تنمية الصناعات الوطنية، وجاء البرنامج الحكومي للسيد رئيس الوزراء الحالي (محمد شياع السوداني) ليعطي أهمية كبيرة لتنمية القطاع الصناعي ودعم القطاع الخاص المستثمر في الصناعات الوطنية، وتطبيقاً لما جاء في البرنامج الحكومي تم تشكيل لجنة خاصة من قبل رئاسة مجلس الوزراء، مهمتها إعداد آليات اقراض المشروعات وضوابطها

1- للمزيد يُنظر: الأمارات العربية المتحدة – وزارة الصناعة والتكنولوجيا، الموقع الرسمي، متوافر على الرابط: https//:moiat.gov.ae/about-us/about-the-strategy

2- للمزيد يُنظر: صندوق التنمية الصناعية السعودي، الموقع الرسمي، متوافر على الرابط: https://www.sidf.gov.sa/ar/Pages/Home.aspx

إذ يُعدان كل من الضوابط والتعليمات الخاصة بالإقراض من أهم المشاكل التي تواجه دعم المشروعات الخاصة في العراق.

وتبعا لذلك جاءت هذه الورقة البحثية لمناقشة توصيات لجنة الأمر الديواني (24709 لسنة 2024) الخاصة بآليات وضوابط دعم المشروعات الصناعية، لكن قبل ذلك علينا أن نتناول بيئة القطاعات الصناعية في العراق.

III. أولاً: واقع القطاع الصناعي في العراق

يمتلك العراق قاعدة صناعية تأسست منذ سبعينات القرن الماضي، شملت عدة صناعات أساسية مثل صناعة الحديد والصلب، وصناعة البتروكيمياويات، وصناعة الأسمنت، ومعامل الورق والملابس والجلود، وغيرها، إذ تتوافر في العراق المواد الأولية والأساسية بشكل كبير لمثل هذه الصناعات[3]، فقد كان عدد المشروعات الصناعية العاملة في العراق مع مطلع القرن الحالي نحو (22 ألف مشروع) موزعة بين المشروعات الاستخراجية والمشروعات الصناعة التحويلية والغذائية[4]. ولا تزال هذه المصانع محتفظة بعددها، إلا أنها فقدت جزء كبير من قاعدتها، وذلك لمجموعة من الأسباب أهمهما: الإهمال الكبير الذي عانت منه هذه الصناعات والأوضاع الاستثنائية وغير المستقرة التي مر بها العراق بعد عام 2003، وتركيز صانع القرار العراقي على الصناعة الاستخراجية للنفط، فضلاً عن احتكار معظم الشركات الصناعية من قبل الإدارة المركزية (الحكومة)[5].

تُدار المشروعات الصناعية الكبيرة والمتوسطة في العراق من قبل ثلاث جهات: مشروعات تدار بطريقة مركزية من قبل الحكومة متمثلة بوزارة الصناعة والمعادن، ومشروعات تُدار من قبل القطاع الخاص متمثلة باتحاد الصناعات العراقي، ومشروعات تُدار بطريقة مشتركة، والحقيقة تستأثر الحكومة بإدارة القسم الأكبر من المشروعات الصناعية داخل البلد، إذ تشكل نسبة المشروعات الصناعية التابعة للقطاع العام نحو (63 %)، بينما يستحوذ القطاع الخاص على نسبة (16 %) من المشروعات، والمتبقي يُدار بطريقة المشاركة[6]، وبالرغم من

3- يحيى حمود حسن البوعلي، معطيات السياسة النفطية في العراق دروس الماضي وافاق المستقبل، (العراق: مركز العراق للدراسات، 2015)، ص401.
4- عماد عبد اللطيف سالم، دراسات في الاقتصاد العراقي: اتحاد الصناعات والتنمية في العراق، (بغداد: بيت الحكمة، 2002)، ص115.
5- للمزيد يُنظر: وزارة التخطيط، المنشآت الصناعية الكبرى التراكمي لسنة 2019، (جمهورية العراق: الجهاز المركزي للاحصاء، 2020)، ص4-3.
6- اسراء محمد منذر، وثامر محمد رشيد، التطورات العالمية وانعكاساتها على تنافسية الصناعة في العراق

تأكيد الدستور العراقي لعام 2005، على مغادرة النظام المركزي في إدارة الاقتصاد والتوجه نحو نظام عمليات السوق، إلا أن العراق ما زال متأرجحاً في مسار التحول، هذا التأرجح قد القى بظلاله على القطاع الصناعي داخل العراق، لذا يمكن تبيان واقع القطاع الصناعي في العراق عبر تتبع مجموعة من المؤشرات، وهي كالآتي :-

أ- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي : بعد انحلال النظام السابق ومؤسساته كافة عام 2003، واجه العراق تحدياً كبيراً في إعادة بناء مؤسسات الدولة، هذا الهدف كان بحاجة إلى اموال كبيرة وسريعة، لذا ركزت الحكومات العراقية ما بعد عام 2003 على المصدر النفطي باعتباره اسرع واكبر مصدر لتوافر الإيرادات المالية المطلوبة لإعادة البناء والإعمار، لذا نتج عن ذلك اهمال كبير للقطاعات الإنتاجية الأخرى ومن ضمنها القطاع الصناعي، إذ لم تتعدَ مساهمة القطاع الصناعي في افضل احوالها أكثر من (3.5 %) من تكوين الناتج المحلي الإجمالي العراقي[7]، وكما هو موضح في الجدول (1).

جدول 1. النسبة المئوية لمساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة 2014-2023 (بالأسعار الجارية)

السنوات	نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي السنوي	السنوات	نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي السنوي
2014	2.9	2019	2.0
2015	2.0	2020	3.0
2016	2.2	2021	2.0
2017	2.3	2022	1.8
2018	1.8	2023	3.5

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (المديرية العامة للإحصاء والبحوث، 2014-2023)، صفحات متفرقة.

دوليا- بحث نظري، (مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 26، العدد 124، 2020)، ص7.

7- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (المديرية العامة للإحصاء والبحوث، 2023)، ملحق رقم 2.

ب- مساهمة القطاع الصناعي في الإيرادات العامة للدولة: منذُ تأميم النفط العراقي عام 1972، أصبحت مساهمة الإيرادات النفطية المصدر الرئيسي الإيرادات العامة للدولة، وبدأت قطاعات الإنتاج الحقيقي، وعلى رأسها القطاع الصناعي تفقد مكانتها في تحقيق الإيرادات العامة، حتى أصبحت لا تساهم بأكثر من (1%) من إجمالي إيرادات الدولة العراقية، كما هو موضح في الجدول (2).

جدول 2. نسبة مساهمة الصناعة وضرائبها في إيرادات الدولة السنوية للمدة 2014-2023

السنوات	نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الموازنة المالية*	السنوات	نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الموازنة المالية
2014	3.0	2019	2.1
2015	2.3	2020	5.1
2016	2.6	2021	2.6
2017	3.0	2022	1.1
2018	3.0	2023	1.9

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (المديرية العامة للإحصاء والبحوث، 2014-2023)، صفحات متفرقة.

*تتضمن الإيرادات الصناعية على ايرادات الضرائب على الإنتاج، والإيرادات الرأسمالية، وأرباح شركات القطاع العام

ج- درجة استقطاب المشروعات الصناعية للأيدي العاملة: يتميز العراق بارتفاع كثافة الأيدي العاملة نسبة إلى السكان، وتقدر نسبة القوى العاملة في العراق بنحو (65 %) من إجمالي عدد سكان العراق لعام 2023[8]، هذا الحجم الكبير للقوى العاملة كان من المفترض أن يستثمر معظمه في القطاع الصناعي، نظراً لمرونة هذا القطاع في استقطاب الأيدي

8- للمزيد ينظر: وزارة التخطيط العراقية، المجموعة الاحصائية السنوية، (الجهاز المركزي للاحصاء، 2023).

العاملة، لكن وبسبب إهمال هذا القطاع، لم تشكل نسبة العاملين في القطاع الصناعي داخل العراق إلا نسبة ضئيلة جداً، وبالرغم من عدم توافر بيانات دقيقة عن عدد العاملين في القطاع الصناعي داخل العراق، إلا أن عملية تقسيم القوى العاملة مع البيانات المتفرقة حول الأيدي العاملة في القطاع الصناعي العام والخاص، تظهر لنا نسبة تقريبية، حيث يقدر عدد العاملين في القطاع الصناعي العام والخاص بنحو (450) ألف شخص حسب بيانات وزارة التخطيط، واتحاد الصناعات العراقي[9]، ويقدر عدد القوى العاملة في العراق بنحو (28) مليوناً، وتقسيم (450000 ÷ 28000000 × 100= 1.6 %) نسبة العاملين في القطاع الصناعي من إجمالي القوى العاملة داخل العراق .

د- درجة مساهمة القطاع الصناعي في الميزان التجاري: مساهمة القطاع الصناعي غير النفطي في الميزان التجاري العراقي تكاد لا تذكر، ويمكن إثبات ذلك بشكل جلي بمجرد نظرة سريعة على عمليات الميزان التجاري، ومكونات الصادرات العراقية السنوية، إذ بلغت الصادرات العراقية غير النفطية نسبة (0.4 %) من إجمالي الصادرات لعام 2023 [10]، وتسري هذه النسبة على السنوات السابقة كافة.

IV.ثانياً: أهمية دعم وتنمية المشروعات الصناعية داخل العراق

يُعد القطاع الصناعي بجميع انوعه من القطاعات التي تهتم الدول كافة بتنميته وتطويره، وذلك يعزى إلى أهمية هذا القطاع في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها البلد، لذا تسعى حكومات الدول بمختلف أشكالها لدعم الصناعة الوطنية داخل بلدانهم، ولكي لا نذهب بعيداً عن موضوعنا الرئيس، إن أهمية الدعم والنهوض بالمشروعات الصناعية العامة والخاصة داخل العراق لها أهمية كبيرة على المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، وحتى السياسي ايضاً، ويمكن توضح ذلك عبر الآتي: -

أ- أهمية دعم الصناعة العراقية على المستوى الاقتصادي: يمكن توضيح أهمية النهوض بالمشروعات الصناعية الوطنية عبر تتبع مجموعة من مؤشرات الاقتصاد الكلي، أهمها: -

1. **الحد من ريعية الاقتصاد العراقي:** كما تم ذكر أنفاً، يعتمد الاقتصاد العراقي وبشكل كبير جداً على الإيرادات المتأتية من بيع النفط الخام، هذه الإيرادات تجد طريقها مرة أخرى إلى

9- ينظر كلا من: وزارة التخطيط، هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، متوافر على الرابط:
https://cosit.gov.iq/ar/2013-03-29-08-30-31
وكذلك ينظر: البيانات الخاصة لاتحاد الصناعات العراقي، المتوافرة في الموقع الرسمي.
10- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (المديرية العامة للاحصاء والبحوث، 2023)، ص 41.

الخارج، عبر سد الفجوة في الطلب المحلي على المنتجات الصناعية والغذائية. لذا، فإن تنمية الصناعات الوطنية والنهوض بواقع المشروعات ذات الجدوى الاقتصادي سيسهم وبشكل كبير في سد الطلب المحلي على هذه المنتجات، ومن ثم تراكم إضافي في رأس المال، ومن ثم وبفضل المضاعف الاقتصادي سيتم استثمار رأس المال المتراكم في الداخل في صناعات جديدة مما سيسهم في فك الترابط المزمن بين الإيرادات النفطية والنشاط الاقتصادي الوطني.

2. **تنويع إيرادات الدولة:** إن التوجه نحو النهوض بواقع الصناعات العراقية، خاصة مشروعات القطاع الخاص والمختلط، سوف يسهم بزيادة إيرادات الموازنة العامة للدولة، وذلك عبر طريقتين: الأولى- هو ارتفاع نسبة الايرادات الضريبية والرسوم على أرباح وثروة المشروعات الصناعية، والتي تشكل نسبة ضئيلة من إيرادات الموازنة في الوقت الراهن (ينظر الجدول3)، والثانية – تصدير الفائض من منتجات هذه الصناعات إلى السوق الإقليمية.

جدول 3. الإيرادات الضريبية ونسبة مساهمتها في إيرادات الموازنة العراقية للأعوام 2019-2023

السنوات الإيرادات	2019 (مليار دينار)	2020 (مليار دينار)	2021 (مليار دينار)	2022 (مليار دينار)	2023 (مليار دينار)
إجمالي إيرادات الموازنة	107,567.0	63,199.7	109،081.5	161,697.4	136,940.6
إجمالي الإيرادات الضريبية	4,014.5	4,718.2	4,536.3	3,911.4	5,913.2
نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الموازنة	3.7	7.4	4.2	2.3	4.3

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (المديرية العامة للإحصاء والبحوث، 2019-2023)، صفحات متفرقة.

3. **تنمية إنتاجية القطاعات الأخرى:** يحتاج اقتصاد البلد إلى قطاع نشط يُطلق عليه عادة بالقطاع القائد للعملية التنموية، ويشبه المفكر والاقتصادي الألماني (هيرشمان) هذا القطاع برأس القطار الذي يكسر الدائرة المفرغة في الاقتصاد ويسحب وراءه القطاعات الإنتاجية الأخرى، وفقاً لعملية التكامل الافقي والعمودي في الإنتاج، حيث إن النهوض بالقطاع الصناعي يحتاج إلى دعم مكتمل من قطاع الطاقة، والقطاع الزراعي، والقطاع الخدمي[11]، وبالتالي، فإن المشروعات الصناعية من دون دعم وتكامل هذه القطاعات لا يمكن أن ينمو ويتطور مهما بلغ حجم الدعم المالي المقدم إليه، ومن ثم سيؤدي النهوض بالمشروعات الصناعية داخل العراق إلى تنمية مشروعات الطاقة والمشروعات الزراعية والخدمية ذات الارتباط التكاملي بالصناعة .

ب- أهمية دعم الصناعة العراقية على المستوى الاجتماعي: إن تنمية المشروعات الصناعية والنهوض بها داخل البلد لهُ أهمية اجتماعية كبيرة، ويمكن تبيان تلك الأهمية عبر الآتي: -

1. **تقليل البطالة وتوليد دخل إضافي خارج القطاع الحكومي :** إننا لا نبالغ إذا قلنا أن القطاع الصناعي هو أكبر القطاعات التي يمكنها استقطاب أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة داخل البلد، فإذا كان القطاع الزراعي ينحصر بتشغيل الأيدي العاملة الريفية، وإذا تمكن القطاع الخدمي من أن يحل التطور التكنولوجي محل الأيدي العمالة غير الماهرة، فإن القطاع الصناعي ما زال بحاجة إلى الكثير من الأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة على حدٍ سواء، وتبعاً لذلك سوف توفر المشروعات الصناعية فرص عمل كثيرة في المستقبل خارج نطاق القطاع الحكومي، خصوصاً وأن عدد السكان داخل العراق ينمو بشكل سريع ، إذ من المتوقع وصول عدد سكان العراق إلى نحو أكثر من (51) مليون نسمة مع مطلع العام 2030 ، حسب احصاءات وزارة التخطيط العراقية[12]. وكما موضح بالشكل البياني (1).

11- للمزيد ينظر: مظهر محمد صالح، استراتيجية طريق التنمية في العراق أم نظرية هيرشمان في النمو الاقتصادي، (سلسلة اصدارات شبكة الاقتصاديين العراقيين، 30/5/2023). متوافر على الرابط : http://iraqieconomists.net/ar/2023/05/30/%D8%AF-%D9%85%D8%B8%D9%87%D8%B1-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-/%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86

12- وزارة التخطيط ، تقديرات سكان العراق للفترة 2015-2030 ، (الجهاز المركزي للاحصاء ، 2015) . متوافر على الرابط : https://cosit.gov.iq/ar/62arabic-cat/indicators/174-

شكل 1. نسبة النمو المتوقعة لسكان العراق حتى عام 2030

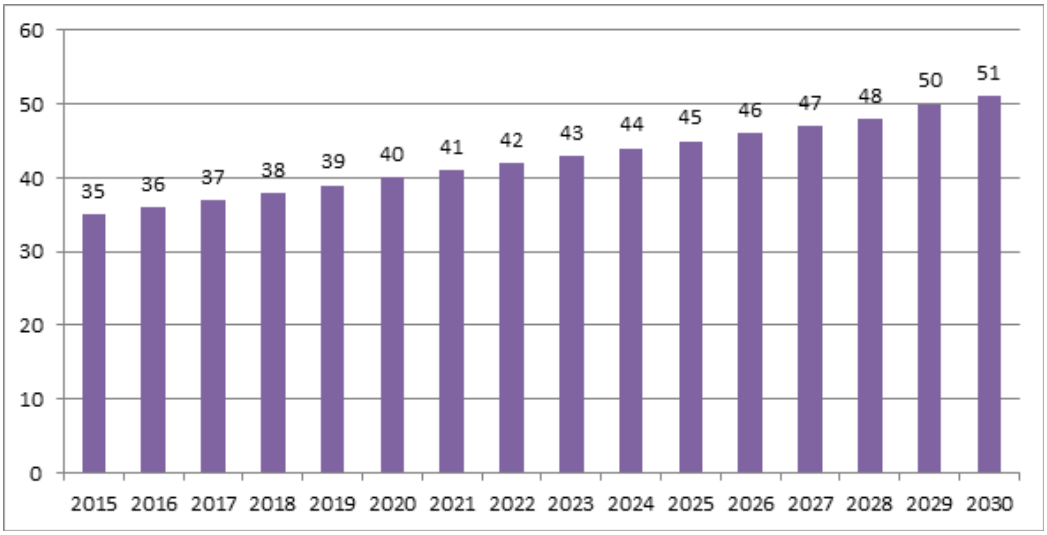

المصدر: وزارة التخطيط، تقديرات سكان العراق للفترة 2015-2030، (الجهاز المركزي للإحصاء، 2015). متوافر على الرابط:

https//:cosit.gov.iq/ar62/arabic-cat/indicators-174/

2. **توسيع قاعدة الخيارات الاستهلاكية والحد من التضخم:** من المعروف اقتصادياً أن كثرة المشروعات سوف تؤدي إلى زيادة المنافسة ليس على مستوى المنتج الوطني والمنتج المستورد فحسب، بل على مستوى المنتجات الوطنية نفسها، هذا ما يؤدي بالنتيجة إلى اتخاذ قرارات المنافسة بين هذه المشروعات، وعادةً ما تكون بتخفيض اسعار منتجاتها إلى اقل هامش ربح، ومن ثم من الطبيعي أن تؤدي هذه المنافسة إلى تقليل التضخم على منتجات تُعد في غاية الأهمية، من مثل المنتجات الدوائية، والمنتجات الغذائية، التي تُعد من المنتجات ذات الطلب المرتفع داخل البلد، مما يوفر قاعدة واسعة من الخيارات للمواطنين، وبأسعار معقولة .
3. **إعادة توزيع الدخل القومي وزيادة متوسط دخل الفرد:** إن تنمية الصناعة سوف تؤدي إلى زيادة إنتاجية البلد، ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) زيادة حقيقية وليس اسمية، هذه الزيادة متأتية من رأسمال خارج القطاع الحكومي، الذي بدورة يقوم بتوزيع دخول نقدية خارج الدائرة المفرغة والتي عادة ما تجد طريقها إلى الخارج، عبر

استهلاك المنتجات المستوردة، مما يؤدي بالنتيجة إلى تحقيق الدخل دورته الاقتصادية داخل البلد، ومن ثم، وبفعل المضاعف سيزداد متوسط دخل الفرد السنوي مع كل دورة اقتصادية سنوية مترافقة من الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

ج- أهمية دعم الصناعة العراقية على المستوى السياسي: إن لعملية دعم وتنمية المشروعات الصناعية داخل العراق أهمية على المستوى السياسي ايضاً، ويمكن توضيح كيفية ذلك عبر نقطتين، هما: -

1. **إن النهوض بالصناعة الوطنية يمهد الطريق لإعادة الثقة بالحكومة:** طرحت الحكومات المتعاقبة على العراق بعد عام 2003 برامج حكومية عديدة، كان من ضمنها تنمية الصناعة الوطنية[13]، لكن لم تنجح تلك الحكومات بتحقيق أي تقدم يذكر في القطاع الصناعي، مما انعكس سلباً على ثقة المواطنين بتلك الحكومات، وعلى خطى البرامج الحكومية السابقة جاء برنامج السيد رئيس الوزراء الحالي (محمد شياع السوداني)، ليولي اهتمام أكبر بالصناعة الوطنية، وذلك عبر اطلاق خطة إعادة تأهيل وهيكلة الشركات الصناعية العامة العائدة لوزارة الصناعة، وتفعيل مهام المجلس التنسيقي لقطاع الصناعة في العراق، وإعادة تأهيل وتنشيط القطاع الصناعي الحكومي والخاص وتشغيل المصانع المتوقفة حالياً وبالشراكة مع القطاع الخاص للاستفادة من الطاقات المتاحة واستجلاب الخبرات المتطورة عالمياً، وأخيراً دعم وتنمية المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالاستفادة من التجارب الناجحة المحلية والدولية بالتعاون مع المنظمات ذات العلاقة[14]. وكما موضح في الشكل (2). والحقيقة أن الحكومة الحالية كما يبدو أنها جادة في عملية دعم القطاعات الإنتاجية، ومن ضمنها الصناعة، وإذا ما تمكنت بالفعل من تحقيق تقدم في هذا المجال سوف ينعكس ذلك بشكل ايجابي على ثقة المواطنين بهذه الحكومة، مما ينتج عنه تجديد الشرعية للطبقة السياسية الحالية.

13- للمزيد ينظر: خطة التنمية الوطنية 2010-2014، وخطة التنمية الوطنية 2014-2018، والخطة التنمية الوطنية 2018-2022، والورقة البيضاء للصلاح الحكومي 2020 .

14- جريدة الصباح، مقال بعنوان : دعم الصناعة الوطنية خارطة طريق نحو المستقبل، (تاريخ النشر، 5/8/2024). متوافر على الرابط :
https://alsabaah.iq/100470-.html?fbclid=IwY2xjawHerelleHRuA2FlbQIx-MAABHWmYVWh-X8KHdUIIER0tPjGrXcm0oaliSUL9gA-j_Y24LtS2PCQcwjri7w_aem_lIW7EVz-bAfstPuaKXcfktw

شكل 2. البرنامج الحكومة الخاص بالصناعة الوطنية

المصدر: جريدة الصباح، مقال بعنوان: دعم الصناعة الوطنية خارطة طريق نحو المستقبل، (تاريخ النشر، 2024/8/5). متوافر على الرابط:

https//:alsabaah.iq.-100470/html?fbclid=IwY2xjawHerelleHRuA2FlbQIx-MAABHWmYVWh-X8KHdUIIER0tPjGrXcm0oaliSUL9gA-j_Y24LtS2PC-Qcwjri7w_aem_lIW7EVzbAfstPuaKXcfktw

2. **دعم وتنمية الصناعة الوطنية يؤدي إلى تحقق الاستقرار الأمني :** إن الشغل الشاغل للحكومات في الدول كافة، هو كيفية تأمين عمل للأيدي العاملة المتزايدة داخل بلدانهم، وذلك يعزى إلى عدة مبررات، أولهما - أن الحكومة أياً كان توجهها تطمح بالدرجة الأولى إلى الحفاظ على مكاسبها السياسية، وثانيهما – أن زيادة البطالة داخل الدولة يساعد على انتشار الجريمة داخل البلد، وأخيرا أن فشل الحكومة في توافر فرص عمل للخريجين سوف يؤدي إلى المزيد من التظاهرات وإلى المزيد من الهجرة غير الشرعية مما يسهم بالنهاية عن زعزعة الأمن الداخلي للدولة . لذا تسهم عملية تنمية الصناعة بطريقة غير مباشر في تحقيق نسبة عالية من الأمن داخل الدولة، وذلك عبر تقليل البطالة، وتوفير المنتجات الصناعية وبأسعار مناسبة، فضلا عن ذلك ستشكل المشروعات الصناعية داخل العراق حافزاً للشباب نحو الإبداع والابتكار.

٧. ثالثاً: تقييم توصيات لجنة الأمر الديواني (24709 لسنة 2024) الخاصة بآليات وضوابط دعم المشروعات الصناعية

تنفيذاً للبرنامج الحكومي قرر مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية الثامنة والأربعون المنعقدة بتاريخ (26/11/2024) إقرار توصيات لجنة الأمر الديواني (24709 لسنة 2024) المعنية بإعداد آليات اقراض المشروعات الصناعية والضوابط التي تحدد مقادير التحفظ والاندثار كضمانات لتقديم القروض الداعمة للمشروعات الصناعية ، والحقيقة يُعد هذا الاسلوب خطوة بالاتجاه الصحيح، إذ حمل هذا القرار توصيات كثيرة دافعة ومحفزة للنهوض بالقطاع الصناعي داخل البلد، وبالرغم من ذلك هناك بعض الملاحظات التي يمكن أن نلاحظها على توصيات هذه اللجنة ، يمكن إجمالها بالآتي:-

أ- الإيجابيات: حملت توصيات اللجنة الخاصة، والمشكلة لغرض طرح آليات وضوابط دعم المشروعات الصناعية في العراق ايجابيات كثيرها، أهمها:

1. منح القرض لشركة عراقية صرفه أو شركة عراقية بالمشاركة مع شركة أجنبية.
2. تم اشتراط طلب القرض بوجود دراسة جدوى اقتصادية حقيقية، وهذا الأمر في غاية الأهمية، وذلك لاعتبارين؛ الأول – إن وجود دراسة جدوى حقيقية تمنح المصرف ضمانة أكبر لاسترداد القرض. والثاني – هو إن وجود دراسة جدوى اقتصادية تسمح للحكومة بتوجيه تلك المشروعات وفق متطلبات السوق.

3. السماح بتقسيم القرض على مجموعة من المصارف مثل (المصرف الصناعي، والرافدين، والمصرف العراقي للتجارة).
4. نصت النقطة سادساً من الشروط العامة بمنح المشروعات الصناعية قرضاً يعادل (75%) من قيمة المشروع، وهذا نسبة عالية وممتازة.
5. أولت التوصيات اهتماماً بالمشروعات الصناعية القائمة داخل المدن الصناعية، عبر زيادة مدة تسديد القرض، في خطة صحيحة لتشجيع اقامة الصناعات داخل المدن الصناعية.
6. إلزام المقترض بالتأمين على المشروع من الحريق والسرقة، وهذا توجه جيد لتفعيل دور شركات التأمين لما لها من أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني.
7. وسعت التوصيات من الضمانات المطلوبة، إذ لم تقتصر على رهن المشروع، بل تم توسيعها لتشمل جزءاً من المشروع والخطوط الإنتاجية، والأرضي والسندات المالية والأسهم الخاصة بالمشروع كضمانات مقبولة لدى المصارف، وهذا يُعد محفزاً لأصحاب المشروعات لتوسيع مشاريعهم الصناعية.
8. من الملاحظات الإيجابية التي جاءت بها التوصيات هي التفرقة في نسبة اندثار المشروع، حيث فرقت بين المشاريع ذات الخطوط الإنتاجية الرديئة، والخطوط الإنتاجية الجيدة، إذ حددت نسبة الاندثار (5 %) للخطوط الجيدة، و(10 %) للخطوط الرديئة.
9. إلزام المصارف بقبول السندات المالية الصادرة من وزارة المالية، كدفعة نقدية أو كضمان للمشروع، هذا ما يعطي بالنتيجة قيمة سوقية أكبر للسندات الحكومية.
10. إلزام المصارف بإنجاز معاملات المقترضين من أصحاب المشروعات الصناعية بمدة لا تتجاوز (60) يوماً.
11. ومن التوصيات الجيدة جداً، هو تغيير نسبة المطلوب إلى رأسمال الشركة، مما سيسهم في زيادة نسبة القرض لأصحاب المشروعات الصناعية.

ب- إلى جانب تلك الاعتبارات، يمكن تلخيص بعض الجوانب التي كان ينبغي أخذها بعين الاعتبار وفقاً للأولويات الاقتصادية والواقع الديموغرافي في العراق. فعلى الرغم من الإيجابيات العديدة التي وردت في التوصيات الخاصة بدعم المشروعات الصناعية داخل العراق، إلا أن هناك بعض الملاحظات التي يمكن تسجيلها، ونلخصها فيما يلي:

1. حدّدت النقطة سادساً من التوصيات نوعين من المشروعات على أساس رأس المال، وهي مشروعات ذات رأسمال أكثر من (250) مليار دينار، ومشروعات ذات رأسمال أقل من (250) مليار دينار، وعلى أساس ذلك يتم تحديد نسبة الفائدة، إلا أن الإشكالية التي يمكن ملاحظتها على هذه النقطة هو أن التوصيات أغفلت رأس المال الوسيط، حيث استناداً إلى هذه النقطة سوف يتساوى المشروع الذي يحمل رأسمال (ترليون دينار) مع المشروع ذي رأس المال (255) مليار دينار من حيث الفائدة على القرض. وتبعا لذلك يمكن أن يتم تصحيح هذه النفطة عبر إضافة ثلاثة انواع من المشروعات حسب رأسمال المشروع لتقليل الفوارق في نسبة الفائدة.
2. تم تحديد نسبة التحفظ[15*] بـ (40 %) للمشروعات كافة، وهذا تحديداً غير منصف لكثير من المشروعات التي تحمل قيمة سوقية عالية، لكن يبدو أن القائمين على هذه التوصيات قد اعتمدوا طريقة التقدير المباشر في تحديد نسبة التحفظ، الذي يُعد الاسلوب الأسهل في عملية تقدير نسبة التحفظ.
3. تم التفرقة في آلية التمويل بين المشروعات الصناعية المرخصة وفق قانون (20 لسنة 1998)، والمشروعات الصناعية المرخصة وفق قانون (13 لسنة 2006)، حيث حدد نسبة تنفيذ أو إيداع (20 %) من قيمة المشروع قبل بدء التمويل للمشروعات القائمة وفق قانون (20 لسنة 1998)، فيما حدد نسبة ايداع حصراً للمشروعات الصناعية القائمة وفق قانون (13 لسنة 2006) قبل التمويل، في الواقع، لا توجد مبررات منطقية لهذه التفرقة بين المشروعات المشمولة بالقانونين، طالما أن الهدف الأساسي من التمويل هو دعم وتنمية المشروعات الصناعية جميعها دون تمييز.
4. لم يتم تحديد الجهات الفنية المعتمدة في التقرير الخاص بنسبة إنجاز المشروعات.
5. إجازة التوصيات في النقطة (3) من آلية التمويل على أن يتم تمويل القرض نقداً، لكن تم اشتراط ذلك بتقديم ضمانات عقارية تغطي (130 %) من المبلغ المطلوب، وهذه نسبة عالية جداً.

15- * يعني بالتحفظ تقدير اقل للأصول وكذلك تقدير اقل لصافي الدخل والارباح السنوية. للمزيد ينظر: مصطفى احمد محمود، دور التحفظ المحاسبي المشروط في الحد من ممارسات التلاعب في الارباح وأثره على كفاءة القرارات الاستثمارية، (مجلة الفكر المحاسبي المجلد 22، العدد 3، 2018). متوافر على الرابط: https://atasu.journals.ekb.eg/article_37570_04f119ac92b438dffc14a0b25f722e29.pdf

VI. الخاتمة

يمكن القول، إن اهتمام الحكومة الحالية بالقطاعات ذات القيمة الإنتاجية، ومن ضمنها القطاع الصناعي يُعد خطوة بالاتجاه الصحيح، لما تمثله هذه القطاعات من أهمية كبيرة في الحاضر والمستقبل، إذ أن عملية النهوض بالقطاعات الإنتاجية، خاصة القطاع الصناعي، سوف ينتج لنا الكثير من الفوائد، أهمها: تقليل الاعتماد على القطاع النفطي، وما لهذا الاعتماد المفرط من سلبيات كثيرة على المستوى السياسي والاجتماعي، كما أن عملية النهوض بالقطاعات الإنتاجية سوف تنقل الاقتصاد العراقي خارج الدائرة المفرغة، فضلاً عن ذلك سيزداد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) زيادة حقيقية وليس أسمية، مما سينعكس بطريقة إيجابية على متوسط دخل الفرد العراقي في السنوات القادمة.

VII. المصادر:

- اسراء محمد منذر، وثامر محمد رشيد، التطورات العالمية وانعكاساتها على تنافسية الصناعة في العراق دولياً- بحث نظري، (مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 26، العدد 124، 2020).
- الاليات والضوابط الخاصة بدعم المشروعات الصناعية بالرقم 24709 لسنة 2024
- الإمارات العربية المتحدة – وزارة الصناعة والتكنولوجيا، الموقع الرسمي، متوافر على الرابط: https://:moiat.gov.ae/about-us/about-strategy-the
- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (المديرية العامة للإحصاء والبحوث، 2014-2023).
- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (المديرية العامة للإحصاء والبحوث، 2023)، ملحق رقم 2.
- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (المديرية العامة للإحصاء والبحوث، 2023).
- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (المديرية العامة للإحصاء والبحوث، 2019-2023).
- البيانات الخاصة لاتحاد الصناعات العراقي، المتوافرة في الموقع الرسمي.
- جريدة الصباح، مقال بعنوان: دعم الصناعة الوطنية خارطة طريق نحو المستقبل، (تاريخ النشر، 8/2024/5). متوافر على الرابط:
https//:alsabaah.iq.-100470/html?fbclid=IwY2xjawHerelleHRuA2FlbQIx-MAABHWmYVWh-X8KHdUIIER0tPjGrXcm0oaliSUL9gA-j_Y24LtS2PC-Qcwjri7w_aem_lIW7EVzbAfstPuaKXcfktw
- خطة التنمية الوطنية 2010-2014، وخطة التنمية الوطنية 2014-2018، والخطة التنمية الوطنية 2018-2022، والورقة البيضاء للصلاح الحكومي 2020.
- صندوق التنمية الصناعية السعودي، الموقع الرسمي، متوافر على الرابط:
https//:www.sidf.gov.sa/ar/Pages/Home.aspx
- عماد عبد اللطيف سالم، دراسات في الاقتصاد العراقي: اتحاد الصناعات والتنمية في العراق، (بغداد: بيت الحكمة، 2002).

- مجلة الفكر المحاسبي المجلد 22، العدد 3، 2018). متوافر على الرابط:
https//:atasu.journals.ekb.eg/article04_37570_f119ac92b438dffc14a0b-25f722e29.pdf
- مظهر محمد صالح، استراتيجية طريق التنمية في العراق أم نظرية هيرشمان في النمو الاقتصادي، (سلسلة اصدارات شبكة الاقتصاديين العراقيين، 30/5/2023). متوافر على الرابط :
ttp //:iraqieconomists .net /ar %/2023/05/30 /D8%AF-%D9%85%D8%B8%D9%87%D8%B1%-D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD %-D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA %D9%8A %D8%AC %D9%8A %D8%A9-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82%-D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86/
- وزارة التخطيط، هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، متوافر على الرابط:
2013-03-29-08-30-31/ar/iq.gov.cosit//:https
- وزارة التخطيط العراقية، المجموعة الاحصائية السنوية، (الجهاز المركزي للإحصاء، 2023).
- وزارة التخطيط، المنشآت الصناعية الكبرى التراكمي لسنة 2019، (جمهورية العراق: الجهاز المركزي للإحصاء، 2020).
- وزارة التخطيط، تقديرات سكان العراق للفترة 2015-2030، (الجهاز المركزي للإحصاء، 2015). متوافر على الرابط:
https//:cosit.gov.iq/ar62/arabic-cat/indicators-174/
- يحيى حمود حسن البوعلي، معطيات السياسة النفطية في العراق دروس الماضي وافاق المستقبل، (العراق: مركز العراق للدراسات، 2015).

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org